

معيار المحاسبة المصرى رقم (1)

IFRAS 1

عرض القوائم المالية

المحتويات

- هدف المعيار
- نطاق المعيار
- الغرض من القوائم المالية
- مكونات القوائم المالية
- تعريفات
- اعتبارات عامة
- سلامة وعدالة العرض و الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية
- الاستمرارية
- أساس الاستحقاق المحاسبي
- الثبات في العرض
- الأهمية النسبية
- المقاصة
- المعلومات المقارنة
- هيكل و محتويات القوائم المالية
- تحديد القوائم المالية
- فترة إصدار القوائم المالية
- الميزانية
- الفصل بين الأصول و الالتزامات المتداولة و غير المتداولة الأصول المتداولة الالتزامات المتداولة
- معلومات يتم عرضها في صلب الميزانية
- المعلومات التي يتم عرضها إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات
- قائمة الدخل
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية
- قائمة التدفقات النقدية
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

هدف المعيار

شرح أسس عرض القوائم المالية ذات الأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنة القوائم المالية الحالية للشركة بقوائمها المالية عن الأعوام السابقة وبالقوائم المالية للمنشآت الأخرى عن نفس العام .

نطاق المعيار

- يطبق هذا المعيار على كل القوائم المالية ذات الأغراض العامة المعدة والمعروضة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- ولا ينطبق هذا المعيار على المراكز المالية المرحلية المختصرة.
- ويطبق هذا المعيار أيضاً على كل المنشآت سواء كانت ملزمة بإعداد قوائم مالية مجمعة أم لا.

الغرض من القوائم المالية

- تهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى:
- توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية.
- المساعدة على إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها.
- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة.

مكونات القوائم المالية

(أ) الميزانية

(ب) قائمة الدخل

(ج) قائمة التغيرات في حقوق الملكية

(د) قائمة التدفقات النقدية.

(هـ) الإيضاحات المتممة متضمنة ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية وأية مذكرات إيضاحية أخرى .

كما تقوم إدارة المنشأة بإعداد تقرير منفصل عن القوائم المالية تستعرض فيه الصورة العامة للأداء المالي والمركز المالي للمنشأة وظروف أهم حالات عدم التأكد التي تواجهها، على أن يتضمن هذا التقرير كحد أدنى ما ورد بقانون الشركات ولائحته التنفيذية والقوانين الأخرى المنظمة لذلك يتضمن هذا التقرير ما يلي:-

– العناصر الأساسية التي تحدد الأداء المالي.

– مصادر تمويل المنشأة ومعدلات الالتزامات إلى حقوق الملكية التي تسعى المنشأة لتحقيقها.

– موارد الشركة التي لم يتم الاعتراف بها في الميزانية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية

متطلبات العرض للقوائم المالية

يتطلب العرض السليم أيضاً أن تقوم المنشأة بالآتى :-

- (أ) اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (5) الخاص بالسياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية.
- (ب) عرض المعلومات بأسلوب يوفر معلومات ملائمة وموثوق فيها وسهولة الفهم ويمكن استخدامها لأغراض المقارنات .
- (ج) عرض إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات الواردة فى معايير المحاسبة المصرية غير كافية.

اعتبارات هامة

• لا يعتبر الإفصاح في حد ذاته بمثابة تصحيح لمعالجات محاسبية خاطئة أو غير مناسبة في القوائم المالية.

عندما تخرج المنشأة عن مطلب من معيار معين يجب عليها الإفصاح عما يلي:-

(أ) أن الإدارة ترى أن القوائم المالية تعبر بوضوح عن المركز المالي وموقف الأداء المالي وكذا التدفقات النقدية.

(ب) أن القوائم المالية معدة طبقاً للمعايير باستثناء ما تم الخروج عنه من أجل تحقيق العرض السليم .

(ج) بيان المعيار أو التفسير الذي تم الخروج عنه وكذا طبيعة الخروج والمعالجة الواجبة طبقاً للمعيار.

(د) أثر عدم تطبيق المعيار على كل فترة من الفترات المعروضة .

• عندما يتراعى للإدارة - في الأحوال النادرة جداً - أن الالتزام بمطلب ورد في معيار من معايير المحاسبة المصرية قد يؤدي إلى عرض مضلل يجب الإفصاح عن اسم المعيار أو التفسير الذي تم الخروج عنه.

الاستمرارية

- يتم إجراء تقييم لقدرة المنشأة على الاستمرار. ويجب أيضاً إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة ما لم تكن لدى الإدارة النية لتصفية المنشأة.
- إذا كانت الإدارة على دراية عند تقييمها لقدرة المنشأة على الاستمرار بوجود عدم تأكد جوهري فإنه يجب الإفصاح عن مظاهر عدم التأكد ،
- عند تقييم مدى ملاءمة الافتراض المحاسبي الخاص بالاستمرارية ، تأخذ الإدارة في الحسبان كافة المعلومات المتاحة عن المستقبل المنظور والذي يمثل فترة لا تقل عن اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية

أساس الاستحقاق المحاسبي

- يجب على المنشأة إعداد قوائمها المالية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي فيما عدا معلومات التدفقات النقدية .

الثبات فى العرض

• يجب تطبيق افتراض الثبات عند عرض وتبويب البنود فى القوائم المالية من فترة مالية إلى الفترة التى تليها ما لم:

(أ) يحدث تغير ملموس فى طبيعة عمليات المنشأة أو اتضح من دراسة عرض القوائم المالية أن تغيير أسلوب العرض والتبويب سوف يسفر عن عرض أكثر ملاءمة.

(ب) يتطلب معيار محاسبة مصري آخر إجراء تغيير فى العرض.

الأهمية النسبية

يجب عرض كل بند من البنود ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل فى القوائم المالية.

- إذا كان هناك بند ليس له فى حد ذاته أهمية نسبية فإنه يتم إجماله مع البنود الأخرى سواء كان ذلك فى صلب القوائم المالية أو فى الإيضاحات.
- تعد الإفصاحات الواردة فى معايير المحاسبة المصرية غير مطلوبة إذا كانت المعلومات التى تسفر عنها ليست ذات أهمية نسبية.

المقاصة

- لا يجب إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات ما لم يكن ذلك مطلوباً أو مسموحاً به بمقتضى معيار محاسبة مصرى آخر.
- يجب عرض الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات بشكل منفصل إذا كانت ذات أهمية نسبية إلا إذا كانت المقاصة تمثل انعكاساً لجوهر المعاملة أو الأحداث.
- لا يعتبر من قبيل المقاصة عرض الأصول بقيمتها الصافية بعد خصم التخفيضات الخاصة بها

المعلومات المقارنة

- يجب الإفصاح عن معلومات المقارنة الخاصة بالفترة السابقة لكل المعلومات الرقمية في القوائم المالية ما لم يسمح معيار محاسبة مصرى آخر أو يتطلب خلاف ذلك.
- يجب إعادة تبويب أرقام المقارنة إذا تم تعديل عرض أو تبويب البنود في القوائم المالية ما لم يتعذر ذلك و إذا قامت المنشأة بإعادة التبويب يكون عليها الإفصاح عن:

طبيعة إعادة التبويب.

قيمة كل بند أو مجموعة البنود التي تم إعادة تبويبها.
سبب إعادة التبويب.

- عندما يكون من المتعذر عملياً إعادة تبويب أرقام المقارنة يجب على المنشأة الإفصاح عن:

سبب تعذر إعادة التبويب.

طبيعة التسويات التي كان من الواجب إجراؤها إذا كان قد تم إعادة التبويب

هيكـل ومحتويات القوائم المالية (تحديد القوائم المالية)

- (ب) تحديد ما إذا كانت القوائم المالية تغطي منشأة بمفردها أو مجموعة من المنشآت .
- (ج) تحديد تاريخ الميزانية أو الفترة التي تغطيها القوائم المالية الأخرى.
- (د) عملة العرض كما هي معرفة في معيار المحاسبة المصري رقم (13).
- (هـ) مستوى الدقة (التقريب) الذي روعى عند عرض الأرقام في القوائم المالية

فترة إصدار القوائم المالية

يجب إصدار القوائم المالية مرة في السنة على الأقل أو خلال الفترات الدورية المحددة بقانون أو بقرارات من الجهة الإدارية المختصة ، ويتعين على المنشأة التي تضطر إلى إصدار قوائمها المالية عن فترة أطول أو أقل من سنة أن تفصح عما يلي :

- (أ) السبب الذي من أجله تغطي القوائم المالية فترة أطول أو أقل من سنة.
- (ب) حقيقة أن مبالغ المقارنة في قوائم الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية والإيضاحات المتعلقة بها غير قابلة للمقارنة.

الميزانية

- الفصل بين الأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة
- تلتزم المنشأة أن تفصح عن ذلك الجزء المتوقع استرداده أو سداده بعد فترة تتجاوز اثني عشر شهراً أياً كانت طريقة العرض المتبعة .
- يسمح للمنشأة أن تعرض بعض من أصولها و التزاماتها مستخدمة التبويب "متداول وغير متداول" و البعض الآخر طبقاً لترتيب درجة السيولة عندما يوفر ذلك معلومات موثوق بها و أكثر ملاءمة .
- تعتبر المعلومات المتعلقة بتواريخ استحقاق الأصول والالتزامات ذات أهمية في تقييم سيولة المنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها.

الأصول المتداولة

يبوب الأصل على أنه أصل متداول عندما يتوفر فيه واحد من الشروط التالية :

(أ) من المتوقع تحقق قيمته أو يكون محتفظاً به بغرض البيع أو الاستخدام خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة .

(ب) يحتفظ به أساساً لغرض الاتجار .

(ج) يتوقع تحقق قيمته خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية .

(د) إذا كان الأصل يتمثل في نقدية أو ما في حكمها (كما هو معرف في معيار المحاسبة المصري رقم "4" الخاص بقائمة التدفقات النقدية) ما لم يكن هناك قيود تمنع تبادله أو استخدامه في سداد التزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ الميزانية .

وبخلاف ذلك يتعين تبويب كافة الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة.

الالتزامات المتداولة

يُبوب الالتزام على أنه التزام متداول عندما :

يكون من المتوقع تسويته خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة .
يكون بغرض المتاجرة .

يكون الالتزام مستحق التسوية خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية .
ليس لدى المنشأة حق غير مشروط في تأجيل سداد الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ الميزانية .

ويتعين تبويب كافة الالتزامات الأخرى بخلاف ذلك كالتزامات غير متداولة .

يجب أن يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها قصيرة الأجل إذا كان سدادها مستحقاً خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية حتى إذا:

(أ) كانت المهلة الأصلية للسداد تتجاوز اثني عشر شهراً .

و(ب) تم الإتفاق على إعادة تمويل أو جدولة الالتزامات على فترة طويلة الأجل بعد تاريخ الميزانية وقبل اعتماد القوائم المالية للنشر .

إِعتبارات هامة - (الالتزامات المتداولة)

- إذا كانت المنشأة تتوقع ولديها القدرة على إعادة تمويل أو جدولة الالتزامات لعقد قرض قائم بالفعل على فترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ الميزانية يجب تبويب الالتزام على أنه غير متداول حتى لو أنه يستحق خلال الفترة الأقصر .
إذا نكثت المنشأة تعهد عقد قرض طويل الأجل في أو قبل تاريخ الميزانية مما يجعل الالتزام مستحق السداد عند الطلب فيتم تبويب الالتزام على أنه متداول حتى لو أن المقرض وافق بعد تاريخ الميزانية وقبل اعتماد القوائم المالية للإصدار على عدم طلب السداد كنتيجة لنكث هذا التعهد.
- يتم تبويب الالتزام على أنه غير متداول لو أن المقرض وافق في تاريخ الميزانية على إعطاء فترة مهلة تنتهي على الأقل بعد اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية حيث تستطيع المنشأة تصحيح نكث التعهد و خلال عدم طلب المقرض إعادة السداد فوراً.

معلومات يتم عرضها في صلب الميزانية

يجب أن تعرض مبالغ البنود التالية منفصلة في صلب الميزانية كحد أدنى :

- الأصول الثابتة.
- الاستثمارات العقارية.
- الأصول غير الملموسة .
- الأصول المالية
- الاستثمارات التي تمت المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية .
- الأصول البيولوجية
- المخزون.
- العملاء والمدينون المتنوعون.
- النقدية وما في حكمها.
- الموردون والدائنون المتنوعون.
- الأصول والالتزامات الضريبية.
- المخصصات.
- الالتزامات المالية
- الضرائب المؤجلة
- حقوق الأقلية المدرجة ضمن حقوق الملكية.
- رأس المال المصدر و الاحتياطات المتعلقة بمساهمي الشركة الأم.

يجوز :

- إدراج بنوداً إضافية في صلب الميزانية عندما يتطلب حجم وطبيعة البند العرض المنفصل له لتحقيق العرض السليم للمركز المالى للمنشأة .

يعتمد تقدير مدى ضرورة عرض بنود إضافية بشكل منفصل من عدمه على تقييم ما يلي :

- (أ) طبيعة وسيولة الأصول .
- (ب) وظيفة كل أصل فى المنشأة .
- (ج) مبالغ وطبيعة وتوقيت الالتزامات .

- تخضع الأصول والالتزامات التى تختلف فى طبيعتها أو وظيفتها أحياناً الى أسس قياس مختلفة .

المعلومات التي قد يتم عرضها إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات

يجب على المنشأة ان تفصح إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات المتممة لها عن الآتي:

(أ) فيما يتعلق بكل فئة من أسهم رأس المال :

- عدد الأسهم المرخص بها .
- عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل والمصدرة ولم يتم دفعها بالكامل .
- القيمة الإسمية للسهم .
- تسوية عدد الأسهم في بداية السنة مع عدد الأسهم في نهاية السنة .
- الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة بتلك الفئة
- الحصة التي تحتفظ بها المنشأة ذاتها في أسهم رأسمالها أو التي تحتفظ بها الشركات الشقيقة أو التابعة لها .
- الأسهم المحتفظ بها للإصدار بموجب عقود الخيارات وعقود البيع متضمنة شروط الإصدار وقيمتها .

(ب) وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية .

يجب على المنشأة التي ليس لها رأس مال أسهم ، مثل شركات الأشخاص أن تفصح عن المعلومات المعادلة لتلك المعلومات المطلوب إعدادها مع توضيح التغيرات في كل فئة من فئات حصص الملكية في كل فترة والحقوق والامتيازات والقيود المرتبطة بكل فئة من فئات حصص الملكية .

قائمة الدخل

أرباح وخسائر الفترة

- يتم تسجيل جميع بنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل إلا في حالة وجود معيار أو تفسير يتطلب غير ذلك.
- يتم تسجيل جميع بنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل متضمنة تأثير التغيرات في التقديرات المحاسبية .
- هناك معايير أخرى تتعامل مع تعريف الإيراد والمصروفات التي لا يتم إدراجها ضمن الأرباح والخسائر مثل فائض التقييم ، الأرباح والخسائر الناتجة من ترجمة القوائم المالية لعملية تشغيل أجنبية ، وأيضاً الأرباح والخسائر الناتجة من إعادة تقييم الأصول المتاحة للبيع

البيانات الواجب عرضها في صلب قائمة الدخل

يجب أن تعرض البنود التالية منفصلة في صلب قائمة الدخل كحد أدنى:

- (أ) الإيرادات
- (ب) تكلفة التمويل
- (ج) نصيب المنشأة في أرباح وخسائر الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- (د) الضرائب الدخلية.
- (هـ) أى قيمة تمثل إجمالى :

(1) عبء الربح بعد الضرائب الناتج عن توقف نشاط معين.

(2) عبء الربح بعد الضرائب الناتج عن قياس القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أو استبعاد أصل .

يتم الإفصاح عن البنود التالية في صلب قائمة الدخل كتبويب لأرباح أو خسائر الفترة

- (أ) نصيب الأقلية
- (ب) نصيب مساهمى الشركة الأم.

المعلومات التي قد يتم عرضها إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات

- هناك بعض الحالات تستوجب عرض بنود الإيرادات والمصروفات بصفة مستقلة :
- تخفيض المخزون إلى صافي القيمة الاستردادية
 - تخفيض الأصول الثابتة إلى قيمتها القابلة للاسترداد وكذلك في حالة رد ذلك التخفيض.
 - إعادة هيكلة الأنشطة أو رد أي من المخصصات التي تتعلق بها.
 - (ج) استبعاد أصول ثابتة
 - (د) استبعاد استثمار
 - (هـ) توقف نشاط
 - (و) تسوية نزاعات
 - (ز) رد مخصصات أخرى

نماذج توفير البيانات

- النموذج الأول (طريقة تكلفة المبيعات)
- يتم تبويب المصروفات حسب وظيفتها إما كجزء من تكلفة المبيعات أو تكلفة أنشطة البيع والتوزيع أو الأنشطة الإدارية .
- لا بد أن تفصح الشركة على الأقل عن تكلفة المبيعات في هذه الطريقة منفصلة عن باقى المصروفات .

ومثال ما يلى :

المبيعات (الإيرادات)
تكلفة المبيعات (الحصول على الإيراد)
مجمّل الربح X

إيرادات أخرى X
مصروفات توزيع (X)
مصروفات إدارية (X)
مصروفات أخرى (X)
الربح X

- النموذج الثانى (طريقة طبيعة المصروف)
- يتم عرض المصروفات فى قائمة الدخل وفقاً لطبيعتها (مثل ذلك إهلاكات ، مشتريات مواد خام ، مصروفات نقل ، مزايا عاملين و مصروفات إعلان) ولا يتم إعادة توزيعها على الوظائف المختلفة داخل المنشأة .
- ومثال كما يلى :

إيرادات X

إيرادات ومكاسب أخرى X

التغير فى مخزون إنتاج تام ومخزون تحت التشغيل XX

مواد خام ومستهلكات مستخدمة X

تكلفة مزايا عاملين X

مصروف إهلاكات واستهلاكات X

مصروفات أخرى X

إجمالى المصروفات (X)

الربح X

- كلتا الطريقتين تعطى دلائل أن التكاليف تختلف مباشرة أو غير مباشرة وفقاً لمستوى مبيعات و إنتاج الشركة.
- وهذا المعيار يتطلب من الإدارة أن تختار طريقة العرض الأكثر ملاءمة. إلا أن الأمر يتطلب تقديم إفساحات إضافية عندما يتم استخدام طريقة تصنيف المصروفات طبقاً لوظيفتها.
- يجب على المنشأة أن تفصح سواء في صلب قائمة الدخل أو في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الإيضاحات عن التوزيعات التي تمت خلال الفترة المالية إلى أصحاب حقوق الملكية ونصيب السهم منها .

قائمة التغيرات فى حقوق الملكية

يجب على المنشأة أن تعرض قائمة التغيرات فى حقوق الملكية و توضح فى صلبها ما يلى:

- (أ) صافى الربح أو الخسارة عن الفترة .
- (ب) كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات و الأرباح و الخسائر- والتي تم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية وفقاً لما تتطلبه معايير أخرى و مجموع هذه البنود .
- (ج) نصيب مساهمى الشركة الأم ونصيب الأقلية .
- (د) أثر التغيرات فى السياسات المحاسبية و تصحيح الأخطاء.

يجب أن يتم أيضاً عرض ما يلى سواء ضمن قائمة التغيرات فى حقوق الملكية أو ضمن الإيضاحات:

- (أ) المعاملات مع أصحاب حقوق الملكية بصفتهم مع الإفصاح عن التوزيعات لهم بصورة منفصلة.
- (ب) رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة فى بداية الفترة وفى تاريخ الميزانية والحركة خلال الفترة.
- (ج) تحليل الحركة ما بين رصيد كل نوع من أسهم رأس المال
- (د) كل بند من بنود الاحتياطات فى أول و آخر الفترة مع الإفصاح المستقل عن حركة كل منها .

قائمة التدفقات النقدية

- أرسى معيار المحاسبة المصري رقم (4) متطلبات عرض قائمة التدفقات النقدية والإفصاحات المرتبطة بها .
- وهى تشير الى أهمية قائمة التدفقات فى إعطاء القارئ أساسا لتقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية و ما فى حكمها و احتياج المنشأة إلى إستخدام هذه التدفقات النقدية.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ما يلي :

- (أ) عرض أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة.
 - (ب) الإفصاح عن البيانات الواجب الإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والتي لم يتم عرضها في صلب الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية و قائمة التدفقات النقدية .
 - (ج) بيانات إضافية وخاصة تلك التي لم يتم عرضها في صلب الميزانية أو قائمة الدخل أو قائمة التغير في حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية إلا أنها قد تكون لازمة لتفهم أي من هذه القوائم.
- يجب أن تعرض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على نحو منتظم بحيث تكون مرتبة بصورة متسلسلة

يتم عرض الإيضاحات بالترتيب التالى:

- (أ) عبارة تؤكد التوافق مع معايير المحاسبة المصرية
- (ب) ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة
- (ج) المعلومات المؤيدة للبنود الظاهرة فى كل قائمة مالية بترتيب كل بند فى القوائم المالية وبترتيب عرض كل قائمة.
- (د) الإيضاحات الأخرى والتي تتضمن:
 - الالتزامات المحتملة والارتباطات التعاقدية الأخرى غير المدرجة بالقوائم المالية.
 - الإفصاحات غير المالية مثل أهداف وسياسات المنشأة فى إدارة المخاطر المالية.

عرض السياسات المحاسبية المتبعة

يجب أن تفصح المنشأة عن ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة بحيث يوضح:

- (أ) أساس أو أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية.
 - (ب) السياسات المحاسبية الأخرى المتبعة والتي تكون لازمة لفهم القوائم المالية.
 - على كل منشأة أن تأخذ في الاعتبار طبيعة النشاط والسياسات التي يتوقع المستخدم الإفصاح.
 - في حالة عرض القوائم المالية المجمعة يجب الإفصاح عن سياسة تحديد الشهرة ونصيب حقوق الأقلية.
- تعد أي سياسة محاسبية هامة حتى إذا كانت المبالغ المرتبطة بها في الفترة الحالية أو السابقة غير مؤثرة. ويجب أيضاً الإفصاح عن أي سياسة محاسبية غير مرتبطة بمعايير المحاسبة المصرية.

المصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

- يجب على المنشأة أن تفصح في الإيضاحات المعلومات الخاصة بالافتراضات الأساسية المستقبلية وأسس التقديرات غير المؤكدة في تاريخ الميزانية التي لها مخاطر هامة ربما تسبب تسويات هامة لقيم الأصول والالتزامات خلال العام المالي التالي .
- بالنسبة لتلك الأصول والالتزامات يجب أن تتضمن الإيضاحات البيانات الخاصة بما يلي :
- طبيعتها.
- القيمة المرحلة في تاريخ القوائم المالية

رأس المال

1- يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من أهداف وسياسات و أساليب إدارة رأس المال.

2 - يجب على المنشأة أن تفصح عن الآتي :

- (أ) المعلومات النوعية عن أهداف و سياسات و أساليب إدارة رأس المال متضمنة
- (ب) ملخص بالبيانات الكمية لما تديره كرأس مال . فبعض المنشآت تنظر إلى بعض الالتزامات المالية (مثل بعض أنواع القروض المساندة) كجزء من رأس المال . والبعض الآخر ينظر إلى رأس المال بعد استبعاد بعض بنود حقوق الملكية (مثل البنود الناتجة من عمليات التغطية من مخاطر التدفق النقدي) .
- (ج) أى تغييرات فى (أ) ، (ب) عن الفترة السابقة .
- (د) عما إذا كانت قد التزمت خلال الفترة بمتطلبات رأس المال الخاضعة لها والمفروضة عليها من جهات خارجية .
- (هـ) الآثار المترتبة على عدم التزام المنشأة بمتطلبات رأس المال هذه والمفروضة عليها من جهات خارجية .

إفصاحات أخرى

• يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي :

(أ) قيمة توزيعات الأرباح المقترحة أو المعلن عنها قبل تاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية و التي لم يتم إثباتها كتوزيعات أرباح للمساهمين خلال الفترة و القيمة المتعلقة بقيمة السهم .

(ب) قيمة أية توزيعات متراكمة للأسهم الممتازة لم يتم إثباتها .

يجب على المنشأة أن تفصح عن البنود التالية إلا إذا كان قد أفصح عنها في البيانات المنشورة المرافقة للقوائم المالية :

(أ) موطن المنشأة وشكلها القانوني وبلد التأسيس وعنوانها (محل النشاط إذا اختلف عن بلد التأسيس).

(ب) شرح ووصف لطبيعة نشاط المنشأة.

(ج) اسم الشركة الأم واسم الشركة المؤسسة للمجموعة.

شركة أ ب ج

الميزانية فى 31 ديسمبر 2005

2004/12/ 31

2005/12/31

2004/12/ 31	2005/12/31	
		<u>الأصول</u> الأصول طويلة الأجل
x	x	الأصول الثابتة
x	x	مشروعات تحت التنفيذ
x	x	الشهرة
x	x	إستثمارات فى شركات شقيقة وتابعة
x	x	الأصول الأخرى
x	x	مجموع الأصول طويلة الأجل
		<u>الأصول المتداولة</u>
		المخزون
x	x	عملاء و مدينون و أوراق قبض
x	x	حسابات مدينة لدى الشركات القابضة و التابعة والشقيقة
x	x	دفعات مقدمة
x	x	إستثمارات متداولة
x	x	النقدية وما فى حكمها
x	x	مجموع الأصول المتداولة
		<u>الالتزامات المتداولة</u>
		مخصصات xx
x	x	بنوك سحب على المكشوف
x	x	الموردون و أرصدة دائنة أخرى
x	x	حسابات دائنة مستحقة للشركات القابضة و التابعة و الشقيقة
x	x	قروض قصيرة الأجل
x	x	الجزء المستحق خلال سنة من القروض طويلة الأجل
x	x	مجموع الالتزامات المتداولة

2004/12/ 31

2005/12/31

x	x	رأس المال العامل
xx	xx	إجمالي الاستثمار
		يتم تمويله على النحو التالي
		<u>حقوق المساهمين</u>
x	x	رأس المال المدفوع
x	x	الاحتياطيات
x	x	أرباح أو (خسائر) مرحلة
x	x	أرباح أو (خسائر) العام قبل التوزيع
x	x	إجمالي حقوق المساهمين
		<u>الالتزامات طويلة الأجل</u>
x	x	قروض من البنوك
x	x	قروض من شركات قابضة وتابعة و شقيقة x
xxx	xxx	أخرى
xx	xx	

قائمة الدخل

شركة أ ب ج

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2005

2004/12/ 31

2005/12/31

	××	المبيعات / الإيرادات	•
(×)	(×)	تكلفة المبيعات / الحصول على الإيراد	•
×	×	مجمّل الربح	•
×	×	إيرادات تشغيل أخرى	•
(×)	(×)	مصروفات التوزيع	•
(×)	(×)	مصروفات إدارية وعمومية	•
(×)	(×)	مصروفات تشغيل أخرى	•
×	×	الأرباح الناتجة من التشغيل	•
(×)	(×)	مصاريف تمويلية	•
×	×	إيرادات إستثمارات فى شركات شقيقة أو تابعة	•
×	×	الأرباح قبل الضرائب	•
(×)	(×)	ضريبة الدخل	•
×	×	ربح الفترة	•
×	×	يخصم منها أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم	•
××	××	حقوق الأقلية	•

قائمة التغير في حقوق الملكية

شركة أ ب ج

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2005

إجمالي	الأرباح المرحلة	إحتياطي إعادة التقييم	الإحتياطيات (تذكر تفصيلاً)	الإحتياطي القانوني	رأس المال	
x	x	(x)	x		x	الرصيد في 31 ديسمبر 2003
(x)	(x)					التغيرات في السياسات المحاسبية
x	x	(x)	x	x	x	الرصيد المعدل
x		x				الفائض من إعادة تقييم الأصول
x		(x)				العجز من إعادة تقييم الاستثمارات
x	(x)	x				صافي الأرباح و الخسائر التي لم تتأثر بها قائمة الدخل
x	x					صافي ربح العام
	(x)			x		المحول للإحتياطي القانوني
(x)	(x)					توزيعات الأرباح
x					x	إصدار أسهم نقدية
x	x	(x)	x	x	x	الرصيد في 31 ديسمبر 2004
(x)		(x)				العجز من إعادة تقييم الأصول
x		x				الفائض من إعادة تقييم الاستثمارات
(x)	(x)	(x)				صافي الأرباح و الخسائر التي لم تتأثر بها قائمة الدخل
x	x					صافي ربح العام
	(x)			x		المحول للإحتياطي القانوني
(x)	(x)					توزيعات الأرباح
x	(x)		x		x	إصدار أسهم من الإحتياطيات
x	x	(x)	x	x	x	لرصيد في 31 ديسمبر 2005